https://erjm.journals.ekb.eg
ISSN:

DOI: ---------

ERJ
Engineering Research Journal
Faculty of Engineering
Menoufia University

سياسات التعامل مع المباني ذات القيمة بالكويت

Policies for dealing with buildings of value in Kuwait

نبيل عشري إبراهيم النحاس[١] ، حمد فيصل ناصر الحمد[٢] ، محمد احمد رزق على الشربينى[١]
[١] قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة بشبرا، جامعة بنها، مصر
[٢] باحث دكتوراه، قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة بشبرا، جامعة بنها
(Corresponding author: nabil_ashry2000@yahoo.com)

ملخص البحث:
ناقش البحث أساليب الحفاظ علي المباني ذات القيمة بالكويت حيث تزخر الكويت بعدد من المباني والمواقع ذات القيمة التاريخية والمعمارية والتراثية والرمزية وغيرها، بدءًا من الأطلال الأثرية التي تعود إلى المجتمعات القديمة التي استعمرت المنطقة منذ عصور ما قبل الميلاد، ومرورًا ببقايا المنشآت التي تعود إلى الحقبة الأولى لتأسيس دولة الكويت منذ القرن السابع عشر، وانتهاءًا بالبوابات والقصور والبيوت والمدارس في منتصف القرن العشرين، والتي تعد تراثا حضاريا يجب المحافظة عليه، وانحصرت المشكلة البحثية في عدم وجود آلية واضحة للتعامل مع المباني ذات القيمة الأمر الذي جعل الاجتهاد في اساليب الحفاظ دون ضوابط وبالتالي تم التعامل بعشوائية مفرطة تهدر قيمة المبني. فضلا عما صدر من مراسيم او قرارات لتنظيم الأعمال ذات الصلة والتي لا ترقي أن تكون نظاما او أسلوبا متكاملا للتعامل مع المباني ذات القيمة. وقد خلص البحث الي الوصول لآلية مقترحة للتعامل مع والحفاظ علي المباني ذات القيمة بالكويت بما يتفق مع الأطر والمواثيق الدولية ذات الصلة لرفع كفاءة أداء اساليب التعامل الحالية، ويكون دليلا ارشاديا لسياسات التعامل مع المباني ذات القيمة بالكويت.

Abstract:
The research discussed the methods of preserving valuable buildings in Kuwait, where Kuwait is rich in a number of buildings and sites of historical, architectural, heritage and symbolic value ... and others, starting with the archaeological ruins dating back to the ancient societies that colonized the region since pre-Christian times, and passing through the remains of facilities that date back to To the first era of the founding of the State of Kuwait since the seventeenth century, and ending with the gates, palaces, homes and schools in the middle of the twentieth century, which is a cultural heritage that must be preserved, The research problem was confined to the absence of a clear mechanism for dealing with buildings of value, which made diligence in methods of preservation without controls and thus dealt with excessive randomness wasting the value of the building. As well as the decrees or decisions issued to organize the relevant works that do not amount to an integrated system or method for dealing with valuable buildings. The research concluded to reach a proposed mechanism for dealing with and preserving buildings of value in Kuwait in accordance with the relevant international frameworks and charters to raise the efficiency of the performance of the current methods of dealing, and to be a guide outlines for the policies of dealing with buildings of value in Kuwait.

الكلمات المفتاحية: المباني ذات القيمة؛ مستويات الحفاظ؛ القيمة التاريخية؛ القيمة الوظيفية؛ القيمة المعمارية؛ القيمة العمرانية.

١. مقدمة:

بالرغم من قلة عدد المباني ذات القيمة بالكويت الا ان برامج الحفاظ ادركت اهميتها لتوطيد الإحساس بالهوية الوطنية والانتماء باصدار المرسوم الأميري رقم (١١) في عام ١٩٦٠، والذي كفل للمجلس الوطني للثقافة والآداب مهمة الحفاظ على المباني ذات القيمة لما تحمله من ابعاد انسانية ودور حيوي في تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياحية والثقافية والتعليمية، ومن الجانب التطبيقي لم يحمل مثل هذا المرسوم جانب الضوابط والاشتراطات لكيفية التعامل مع المباني ذات القيمة وفقًا لسياسات معينة وتدابير محددة، مما انتج رصيدا من التعاملات العشوائية في مجال مشروعات الحفاظ.

وهنا تكمن المشكلة البحثية في عدم وجود آلية واضحة او دليل ارشادي للتعامل مع او الحفاظ علي المباني ذات القيمة الأمر الذي قد يعرّضها لتدخلات واجتهادات لا ترتقي للتعامل مع هذه النوعية الحساسة من المباني، فضلا عن عدم توافقها مع المواثيق الدولية وهو ما قد يلحق الضرر بها.

لذا يهدف البحث الي الوصول لآلية مقترحة للتعامل مع والحفاظ علي المباني ذات القيمة بالكويت بما يتفق مع الأطر والمواثيق الدولية ذات الصلة لرفع كفاءة آداء اساليب التعامل الحالية وتحديد الإجراءات ومنهجيات التدخل المناسبة لخصوصية حالتها، ومن ثم تقييم كفاءة التعامل معها في مشروعات الحفاظ والترميم وإعادة التأهيل، ووضع الخطط والسياسات اللازمة حيالها، وصياغة الاشتراطات والأدلة الإرشادية الضرورية لتنظيمها في المستقبل.

وتتلخص منهجية البحث في اتباع المنهج الاستنباطي لاستخلاص الدلائل الارشادية للتعامل مع المباني ذات القيمة بالكويت في ضوء توصيات المواثيق الدولية، وتحليل المقومات التي تتمتع بها هذه المباني لتحديد الاشتراطات والمتطلبات وسياسات التعامل اللازمة لكل حالة، ووضع الآلية المقترحة التي تحقق الاستفادة القصوي ببرامج الحفاظ المناسبة.

٢. آليات الحفاظ على المباني ذات القيمة في ضوء المواثيق الدولية:

للتراث المعماري جوانب متعددة من القيمة، منها ما هو تاريخي أو

حضاري أو ثقافي أو تعليمي أو اجتماعي أو معماري أو عمراني أو وظيفي أو سياحي أو اقتصادي. لذلك تتبارى دول العالم في تنظيم إدارته لتحقيق أفضل استغلال ممكن لمميزاته، وحمايته من أي تدهور أو فقد أو تهديد. تهدف برامج الحفاظ علي المباني ذات القيمة وقايتها من الأخطار والأضرار، واتخاذ التدابير اللازمة للاستفادة منها والتوعية بها والترويج لها. يشمل الحفاظ كل الإجراءات والأعمال التي تكفل حمايتها وتضمن استبقاء عناصر تميزها وقيمتها وأصالتها، حتى تستمر في أداء دورها المادي والمعنوي في المجتمع (حلمي، ١٩٩٠). وقد حددت اتفاقيات ومواثيق الحفاظ الصادرة عن المنظمات الدولية كاليونسكو وICOMOS أهم المبادئ والاشتراطات الواجب اتباعها في هذا الشأن ومن أبرزها ميثاق فينيسيا ١٩٦٤ وميثاق بورا ١٩٧٩ وإعلان درسدن ١٩٨٢وميثاق واشنطن ١٩٨٧ وميثاق لوزان ١٩٩٠ وميثاق المكسيك ١٩٩٩ وميثاق زيمبابوي ٢٠٠٣ وميثاق نيوزيلندا ٢٠١٠. باستقراء هذه المواثيق يمكن تحديد عدد من الجوانب الأساسية الواجب مراعاتها في مشروعات الحفاظ؛ من أهمها مراحل تنفيذ هذه المشروعات، ومستويات التدخل في المباني ذات القيمة، وضوابط التعامل معها، كما يتضح مما يلي:

١.٢. المراحل الأساسية لمشروعات الحفاظ علي المباني ذات القيمة:

تتألف مشروعات الحفاظ على المباني ذات القيمة من عدة مراحل، تبدأ بتحديد طبيعة المشكلات التي تهددها أو تعوق الاستفادة منها، ومن ثم تكوين فريق من المتخصصين ذوي الخبرة والكفاءة لضمان التعامل معها على المستوى المناسب، ثم إجراء دراسة تاريخية متكاملة عن كل مبنى بغرض تجميع كافة المعلومات عنه، وتحديد عناصر تميزه وقيمته، ووضع الخطط الملائمة للتعامل معه، وبالتوازي يتم رفع وتسجيل المبنى ومحيطه وتوثيقه بدقة، ثم يقوم الفريق بتحديد أماكن ونوعيات ومستويات التلفيات والأضرار التي يعاني منها المبنى وتوثيقها تفصيليًّا، وإجراء كافة الدراسات اللازمة لمعرفة أسبابها ودرجات خطورتها، ومن ثم تحديد الاستراتيجيات الملائمة لمعالجتها، واقتراح مستويات التدخل المناسبة حيال المبنى، وإعداد الدراسات واللوحات والمستندات التنفيذية اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها، ثم التوثيق النهائي للمبنى عقب انتهاء كافة الأعمال بالجهات المعنية.

٢.٢. مستويات التدخل للحفاظ علي المباني ذات القيمة:

يُقصد بمستويات التدخل في المباني ذات القيمة اختيار الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه المباني لمواجهة ومعالجة المشكلات المرتبطة بها. ويُعد اختيار المدخل الملائم لكل حالة من أدق وأهم القرارات، ومن أبرزها ما يلي:

أ) **الحفظ (الوقاية) Preservation:** ويهدف هذا المدخل لإيقاف عوامل التدهور للمبنى واستبقاء حالته الراهنة من خلال وقف مسببات التلف، عن طريق المراقبة والصيانة الدورية له، والتصدي لعوامل التعرية والغبار والحرارة والرطوبة والمياه والتأثيرات الكيميائية والاهتزازات والحشرات والقوارض وغيرها (Feilden & Jokilehto, ١٩٩٨)، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع التعدي والتخريب والسرقة والحريق والعبث ونحو ذلك.

ب) **الترميم Restoration:** عملية متخصصة هدفها هو الحفاظ على القيمة الجمالية والتاريخية في حدود المواد الأصلية، وذلك بإزالة العناصر الدخيلة مع الحفاظ على ما تم من تعاملات مناسبة بإصلاح وتقوية وتدعيم العناصر المتضررة، واستكمال أو استبدال الأجزاء المفقودة أو التالفة على نطاق محدود، اعتمادًا على الأدلة، وبشترط أن تكون الإضافات الجديدة - التي لا غنى عنها - مختلفًة عن التكوين المعماري وتحمل طابعًا معاصرًا، كما يجب أن يسبق الترميم عامة ويتبعه دراسة أثرية وتاريخية (rter, Venice Cha ١٩٦٤)، اضافة الي مايرتبط بالترميم من إعادة التجميع Anastylosis وإعادة تركيب الأجزاء التاريخية المفككة والمبعثرة لحالتها الأصلية.

ت) **إعادة البناء Reconstruction:** وتختص بإعادة إنشاء المبني طبقًا للقرائن التاريخية. على أن هذه السياسة حساسة ومثيرة للجدل لتعارضها مع مفاهيم الأصالة وقد تفتح الباب للتزييف. لذلك لا يؤيد ميثاق فينيسيا استخدامها، بينما تؤكد اتفاقية التراث العالمي ١٩٧٢ وكذلك إعلان درسدن ١٩٨٢ على أنها لا تكون مبررة إلا في حالات استثنائية حال تعرضت المباني التراثية للتدمير بسبب الكوارث الطبيعية أو الحرائق أو الحروب. أما إذا كان الغرض منها فقط تحسين عرض المواقع التراثية فلا يُحبّذ استخدامها (Feilden & Jokilehto, ١٩٩٨).

ث) **إعادة الاستخدام Reuse وإعادة التأهيل Rehabilitation:** تعني إعادة توظيف المبنى في وظيفته الأصلية أو في وظيفة أخرى ملائمة. أما إعادة التأهيل فتعني إعادة تهيئة المبنى للاستعمال الجديد، بإصلاح تلفياته وتزويده بالتركيبات والتجهيزات الضرورية بشكل يحترم قيمة المبنى وأصالته(BC Shared Services, ٢٠١٢).

ج) **النقل والإنقاذ Relocation / Salvation:** يتم استخدام هذه السياسة في حالات استثنائية عند تعرض المبنى لخطر مُحدق كالغرق أو الانهيار، وذلك بتقنيات ميكانيكية متطورة، أو بتفكيك أجزائه ونقلها ثم إعادة تركيبها.

٣.٢. الضوابط العامة للتعامل مع المباني ذات القيمة:

باستقراء المواثيق الدولية للحفاظ يمكن استخلاص مجموعة من الضوابط أو القواعد العامة التي ينبغي مراعاتها عند وضع سياسات التعامل مع المباني ذات القيمة وتطبيق مستويات التدخل المختلفة فيها، واهمها ما يلي:

أ) **التخصص والكفاءة:** ينص كل من ميثاقي واشنطن ١٩٨٧ وزيمبابوي ٢٠٠٣ علي الاستعانه بفريق من المتخصصين ذوي الكفاءة والخبرة في المجالات ذات الصلة، أثريين ومؤرخين ومعماريين وإنشائيين ومسّاحين ومخططين وعمرانيين ومرممين ومختصين في خواص المواد وكيميائيين وفنانين وعلماء اجتماع وباحثين في الموروث الشعبي ورؤساء مجالس المدن والهيئات ذات الصلة وممثلين عن سكان المنطقة، إلى جانب المهندسين والمشرفين والعمال المتخصصين.

ب) **الاستغلال الأفضل للمبني:** ويقصد تحقيق أفضل استفادة ممكنة من المبني، فعلى المستوى الوظيفي ينبغي تأهيل المبني ليستمر في أداء وظائفه الأصلية أو وظائف مناسبة تربطه بالمجتمع والحياة المعاصرة حتى لا يتعرض للإهمال والاستهانة به، وعلى المستوى العمراني ينبغي إبراز جمالياته كمعلم بصري مميز، وعلى المستوى السياحي ينبغي استغلاله كمقصد جاذب للسياح لدعم الأغراض الاقتصادية والحضارية، وعلى المستوى الثقافي ينبغي الترويج له والتوعية به كرمز يعززالشعور بالانتماء، وعلى المستوى التعليمي كمصدر للتعلم واكتساب المعارف والخبرات المفيدة.

ج) **تحديد سياسات التعامل الملائمة للتطبيق:** ويقصد بها المحددات التي تساعد في اختيار مستويات التدخل الملائمة، ومن أهمها الخصائص العامة للمبنى مثل تاريخه وموقعه وحجمه ووظيفته ومكوناته ومواد بنائه وطرازه وسياقه، وكذلك الحالة الراهنة له وطبيعة المشكلات والتلفيات والأضرار التي يعاني منها، وقيمة وأهمية المبنى؛ وتصنيف المبني حسب فئته أو درجة أهميته، فالعنصر أو المبني الأعلى في القيمة تكون محدداته أقل مرونة وأكثر صرامة في الالتزام بالقيود، ولا يتم التدخل فيها إلا للضرورة، بينما العناصر أو المباني الأقل قيمة فتكون المحددات أكثر مرونة وأقل صرامة في الالتزام بالقيود. يتوقف تحديد السياسه الملائمة على الأهداف المطلوبة والأغراض المستهدفة من التدخل

في المبنى طبقا للإمكانات المتاحة سواء اقتصاديًا أو علميًا أو تقنيًا أو تنفيذيًا.

د) احترام قيمة وأصالة المبني: يتحقق هذا من خلال مراعاة مجموعة من الاعتبارات الهامة؛ أبرزها: الحفاظ على أصالة مواد البناء المستخدمة بالمبنى وتأثيرات التقادم التي طرأت عليه Patina، واحترام أصالة خصائصه وتصميماته الفنية والمعمارية والهندسية والحرفية وسياقه العمراني والبيئي، وأيضًا معالجة التلفيات واستيفاء متطلبات الحفاظ بأقل قدر من التدخل، مع مراعاة إمكانية التراجع عن أي أعمال Reversibility حتى يسهل تصويب أي أخطاء محتملة في المستقبل ولا يتم إعاقة أي تدخلات ضرورية بعد ذلك، وعدم اللجوء لإزالة أي جزء للكشف عن أجزاء أقدم إلا للضرورة لأن وحدة الطراز ليست هي الهدف، وكذلك عدم السماح لأي إضافات أو أعمال جديدة بأن تكون طاغية بصريًا أو مشوشة على المبنى، وأن تكون متوافقة مع الأصل.

٢.٤. التشريعات الكويتية ذات الصلة بالمباني ذات القيمة:

يُعد المرسوم الأميري رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ هو التشريع الوحيد لتنظيم الأمور المتعلقة بالآثار الثابتة والمنقولة بالكويت. وينص في مادته الأولى على ضرورة الحفاظ على الآثار القائمة في الكويت وصيانة تراثها الثقافي. وقد عرّف المرسوم الآثار الواجب دراستها وتسجيلها وصيانتها بأنها هي كل ما صنعه الإنسان أو أنتجه أو شيده قبل أربعين سنة ميلادية. ويحظر المرسوم حظرا باتا إتلاف الآثار أو إلحاق الضرر بها أو تشويهها أو تزييفها بأي شكل. وقد أناط المرسوم مهمة المحافظة على تلك الآثار للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (إدارة المعارف في السابق)، وعهد لهذا المجلس وحده مسئولية تقدير الصفة الأثرية والتاريخية للأشياء والمواقع والمباني، والحكم بأهمية كل أثر، وتقرير الآثار الواجب تسجيلها وصيانتها ودراستها والانتفاع بها، وتولّي أعمال الصيانة والترميم اللازمة لدفع الضرر عنها، ومنع الملاك من التصرّف فيها وترميمها وإصلاحها دون موافقة المجلس، وتولي الإنفاق عليها من ميزانيتها للمحافظة عليها، والعمل على تجميلها وإنشاء الحدائق حولها وإعدادها لزيارة السائحين، وتحويل ما يمكن تحويله منها إلى متاحف أو معارض، وتجهيزها بالاستراحات اللازمة للزوار، ومنع إقامة أي بناء جديد على أي أرض أثرية أو بشكل يلاصق مبنى تاريخي مسجل دون ترخيص، وإيجاد حرم غير مبني حول هذه الأبنية، وتعيين شروط ونماذج الأبنية الجديدة المجاورة لها بما ينسجم مع بيئتها التاريخية القائمة. وقد اقتصر المرسوم على هذه النوعية من المحددات العامة، ولم تنبثق عنه اشتراطات تفصيلية لكيفية التعامل مع كل نوع أو حالة من حالات تلك المباني، كما لم تصدر أدلة إرشادية تحدد الضوابط والمعايير اللازم مراعاتها عند التدخل فيها.

٣. تحليل التجربة الكويتية في الحفاظ علي المباني ذات القيمة:

تضم الكويت عددًا من الأطلال الأثرية التي ترجع لعصور ما قبل الميلاد، وكذلك عددًا من المباني التراثية التي تعود للقرون الثلاثة الأخيرة كقصور واستراحات الأمراء والبيوت والمساجد والمدارس القديمة. وقد سعت السلطات الكويتية لإدراج بعضها على قائمة اليونسكو للتراث العالمي، ومن ضمنها: جزيرة فَيْلَكا، ومزارع الجهراء القديمة، وموقع بحرة بمنطقة الصبّية، ومدينة كاظمة البحور، والقصر الأحمر. كما ضُمت إليها أيضًا منشآت حديثة كأبراج الكويت الشهيرة وأبراج المياه التي أُقيمت في السبعينات (القبس الكويتية، ٢٠١٨) وفيما يلي رصد لبعض تجارب الحفاظ للمباني ذات القيمة:

٣.١. الأطلال والبقايا الأثرية: بالكويت عدد من المواقع التي تحتوي على أطلال وبقايا أثرية لأبنية اندثر معظمها كما يلي:

أ) أطلال جزيرة فَيْلَكَا: هي جزيرة تقع على بُعد ٢٠ كم من ساحل مدينة الكويت جهة الشرق، وتتضمن أطلالا أثرية (شكل ١) تعود للعصر البرونزي وحقبة الدلمونيين والكاشيين، حيث عُثر على أطلال معبد وقصر للحاكم وأحواض صهر للمعادن، وآثار مبانٍ سكنية بُنيت من الحجارة البحرية المحلية. كما عُثر على مواقع استيطان تعود للعصر الهلنستي، من ضمنها بقايا لقلعة حصينة كانت تحوي معبدين ومذابح ودور سكنية، اضافة الي أساسات كنيسة قديمة من القرن الخامس الميلادي، وتحيط بها آثار لمناطق سكنية تعود لفترات الاستيطان المسيحي في الخليج. كما وُجِدت آثار مستوطنة أثرية عُثر بها على بقايا تعود للعصر العباسي (NCCAL, ٢٠٢١).

ب) أطلال منطقة الصَبّية: وهي منطقة صحراوية شمال شرق مدينة الكويت، ساعد موقعها الاستراتيجي على طرق التجارة القديمة على نشوء مستوطنات قديمة فيها. من أهمها مستوطنة (العُبيد) التي ترجع للألف الخامسة قبل الميلاد، حيث وُجِدت بقايا مبانٍ مستطيلة ضخمة ومتداخلة ومجموعة من المدافن الأثرية الممتدة. كذلك تم اكتشاف آثار ورش لصناعة الخرز وأفران للطبخ وصناعة الفخار، وأيضًا بقايا لحصن قديم له أبراج ركنية دائرية (الرويشد، ٢٠١٧).

شكل (١) أطلال أثرية بجزيرة فَيْلَكَا (NCCAL, ٢٠٢١).

ت) أطلال منطقة بهيتة: وتقع بالعاصمة على شارع الخليج العربي. وقد كشفت التنقيبات فيها عن أطلال وبقايا أحياء سكنية أثرية (شكل ٢)، يعود تاريخ بعضها للعصور الأولى لنشأة مدينة الكويت القديمة في منتصف القرن السابع عشر، كما وُجدت طبقات أخرى تعود للقرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وجدران البيوت التي تم الكشف عنها كانت مبنية من الحجارة البحرية والطوب والطابوق ومطلية بالجص، وعُثر على آثار آبار مياه وأواني فخارية ورحى حجرية لطحن الحبوب وعملات أثرية.

شكل (٢) أطلال الأحياء القديمة بمنطقة بهيتة (الرويشد، ٢٠١٧)

ث) بوابات مدينة الكويت: خلال عمر المدينة الذي يمتد لثلاثة قرون تم تشييد ثلاثة أسوار لحمايتها. أولها بُني عام ١٧٦٠، وبلغ طوله ٧٥٠ م. وثانيها شُيّد عام ١٨١٤ بعد تهدم السور الأول، وبلغ طوله ٢٣٠٠ م. أما ثالثها فأُقيم عام ١٩٢٠ بعد تهدم السور الثاني إثر تعرض البلاد لهزيمة عسكرية، وكان طوله ٧ كم وارتفاعه ٤.٢٧ م، ويحوي أبراج مراقبة ومزاغل لفوّهات البنادق. وكان يتكون من خمس بوابات لكل منها غرف حراسة. وقد تم هدم السور الثالث عام ١٩٥٧ لتوسيع المدينة، ولم يبق منه سوى البوابات، والتي خضعت للترميم في تسعينات القرن العشرين **(شكل ٣)**. وكانت مبنية من الطين والصخر البحري المغطى بطبقات المساح (الملاط) لأجزائها الخارجية وطبقات الجص لأجزائها الداخلية. وكانت أسقفها مبنية من الشندل (الخشب) والباسجيل (أعواد قصب البامبو)، وأرضياتها من الرمل المحسن (المرسال، ٢٠١٦).

شكل (٣) احدي بوابات سور الكويت المتبقية

- **أساليب التعامل مع الأطلال والبقايا الأثرية كقيمة عمرانية:**

من أبرز المواقع الكويتية التي لم يتم الاستفادة منها عمرانيًا كما ينبغي الأطلال الأثرية بجزيرة فَيْلكا، مع أن الجزيرة تُعد أصلًا من المقاصد السياحية المعروفة بالكويت، وقد تم الإعلان عن تدشين مشروعات تنموية شاملة بها، إلا أن أغلب هذه المشروعات لم تر النور، ولا تزال الجزيرة في معظمها خالية إلا من بعض المنشآت المحدودة، إلى جانب المباني المهدمة التي تخلفت عن الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠(سالم، ٢٠٠٥). وبالمثل الأطلال الأثرية لمنطقة الصبّية، والتي تم وضع مخطط لتحويلها لمدينة سكنية ضخمة وتغيير اسم المنطقة إلى "مدينة الحرير"، في محاولة لإحياء روح "طريق الحرير" التجاري التاريخي، ولم يتم تنفيذه ايضا، رغم إقامة جسر فوق البحر لربط هذه المنطقة بالعاصمة (صبح، ٢٠١٩). أما منطقة بهيتة فهي تضم إلى جانب أطلالها الأثرية مبانٍ تراثية أخرى قريبة منها مثل بيت ديكسون الثقافي، وديوان ومسجد النصف من عام ١٩١٠، ومسجد البحارنة من عام ١٨٨٠، ومسجد أحمد بن عبد الله من عام ١٩١٠. ومع أن الجهات المسئولة عزمت على تحويل المنطقة لقرية تراثية تقوم فيها الأطلال بدور المتحف المفتوح الذي يطل عليه مسرح مكشوف، مع عرض التحف التي تم اكتشافها بطريقة مناسبة (الدرويش، ٢٠١٦)، ولم يتم تنفيذه كذلك. وهذا التباطؤ يؤدي لإهدار مقومات تاريخية وتنموية واعدة. أيضًا من الملاحظات الجديرة بالاهتمام عدم الالتزام بإيجاد حرم ملائم حول بعض الأبنية التاريخية، أو تعيين شروط للأبنية الجديدة المجاورة لها لتأكيد احترامها. مما أدى في بعض الحالات إلى إقامة أبراج شاهقة بجوار بعض المباني ذات القيمة، بشكل يطغى بصريًا عليها، كما في حالة مسجد الهلال (شكل ٤) والمدرسة الشرقية للبنات (شكل ٥).

شكل(٤) الأبراج تحاصر مسجد الهلال التراثي (الدرويش، ٢٠١٦)

شكل (٥) الأبراج العالية خلف المدرسة الشرقية (الدرويش، ٢٠١٦).

٢.٣. القصور التراثية: تضم الكويت عدة قصور تاريخية كانت تستخدم لسكن أمرائها، من أهمها ما يلي:

أ) القصر الأحمر: بني عام ١٨٩٧ في واحة الجهراء غرب مدينة الكويت ويرجع السبب في تسميته إلى لون الطين الذي استخدم في بنائه. وهو مربع الشكل طول ضلعه ٧٠ م، وارتفاع جدرانه ٤.٥ م، وسمكها ٨٠ سم، وتوجد في أركانه أبراج دفاعية تتخللها فتحات لإطلاق النيران (شكل ٦). وكانت أسقفه من الشندل (الخشب) والباسجيل (البامبو). ويتألف القصر من غرف وأحواش مقسمة إلى ثلاثة أقسام، هي: سكن الأمير ونسائه، والديوانية أو المكان المخصص لجلوس الشيوخ وضيوفهم، والمسجد، إلى جانب الخدمات مثل غرف الحراسة ومرابط الخيل وعلفها. ويستخدم القصر حاليًا بعد ترميمه كمقر لمركز تراث البادية (NCCAL, ٢٠٢١).

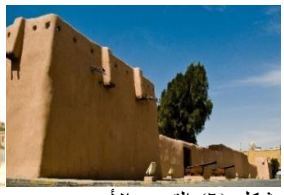

شكل (٦) القصر الأحمر بعد الترميم(NCCAL, ٢٠٢١)

شكل (٧) قصر الشيخ خزعل (NCCAL, ٢٠٢١)

ب) قصر وديوان خزعل: تم بناؤه عام ١٩١٦. وبعد وفاته اشترى القصر أحمد الغانم البحار وصانع السفن الكويتي، أما الديوان فاشتراه الشيخ عبد الله الجابر الصباح المستشار السابق لأمير الكويت. وقد أقيم في القصر أول متحف في تاريخ الكويت عام ١٩٥٧. وفي عام ٢٠٠٨ انتقلت ملكيته للمجلس الوطني بغرض ترميمه بعد أن تدهور بناؤه بشكل كبير (شكل ٧). وتتم أعمال الترميم برعاية عائلة الغانم وبالاستعانة بخبرات إقليمية ودولية، لكنها لم تنته بعد (NCCAL, ٢٠٢١).

ت) قصر دسمان: بدأ بناءه حاكم الكويت الثامن الشيخ جابر المبارك الصباح عام ١٩٠٤، واستكمل تشييد منشآته ابنه حاكم الكويت العاشر الشيخ أحمد الجابر الصباح، وجعله مقره الرسمي ومقرًا لنزول الضيوف الأوروبيين. وهو مشيد على موقع مرتفع من الأرض يشرف على ساحل البحر وعلى بساتين ممتدة في البر (شكل ٨). وكان يتضمن إلى جانب أبنيته الرئيسية بيوتًا للخدم والعبيد والمرافقين، وآبار وبرك ماء يُجمع فيها ماء المطر، وماكينة كبيرة لتوليد الكهرباء وأخري للماء. كما بنى الأمير فيه مسجدين (الرشيد، ١٩٧٨). ولا يزال القصر محافظاً على بعض من ملامح بنائه القديم، مع توسعات عديدة وإضافات.

شكل (٨) قصر دسمان قديمًا (الرشيد، ١٩٧٨)

شكل (٩) قصر السيف في أواخر الستينات (سعد الدين، ٢٠١٥).

ث) قصر السيف: بدأ بناءه أمير الكويت الراحل الشيخ مبارك الصباح عام ١٩٠٦. وفي عام ١٩١٧ قام حاكم الكويت الراحل الشيخ سالم المبارك الصباح بتجديد بنائه. كما تم تطويره في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح في عام ١٩٦١ (شكل ٩). ولا يزال أحد مبانيه القديمة قائمًا حتى الآن إلى جوار بنائه الجديد الذي يتميز ببرج الساعة الشبيه بالمئذنة. ويعتبر القصر حاليًا هو المقر الرسمي للأمير وولي العهد ومجلس الوزراء. وقد تم إتلاف أجزاء منه أثناء الغزو العراقي، لكن أعيد ترميمها (سعد الدين، ٢٠١٥).

- **أساليب التعامل مع القصور التراثية كقيمة وظيفية:**

برغم حرص الكويت على إعادة توظيف مبانيها التراثية إلا أنه توجد بعض الحالات التي لم يتم استغلالها جيدًا برغم ما تملكه من مقومات. من أبرزها حالة قصر خزعل والذي تعرض للإهمال حتى تدهورت أحواله وتهدمت أجزاؤه، برغم طرازه المميز. ومن العوامل التي ساعدت على هذا التدهور تأخر انتقال ملكيته للمجلس الوطني حتى عام ٢٠٠٨. وقد تم الإعلان عن بدء مشروع شامل لترميمه وإعادة تأهيله، إلا أن هذا المشروع لم ينته حتى الآن. ويعد قصر دسمان من الحالات التي لم يتم استغلالها، فقد أدى نزاع قضائي بين ورثة الشيخ أحمد الجابر الصباح إلى إحالة قصر دسمان لدائرة البيوع لبيعه بالمزاد العلني، وتقسيم الحصيلة على الورثة (لازم، ٢٠١٨). ولم تبادر الحكومة بامتلاك القصر، مما أدى لانتقال ملكيته في نهاية المطاف إلى أحد رجال الأعمال (قاسم، ٢٠٢١). وبرغم أن القصر تعرض لتوسعات عديدة، إلا أنه يظل محتفظا بأهميته على مستوى التاريخ السياسي والمعماري؛ الأمر الذي كان يستدعي ضرورة ضمه لقائمة المباني ذات القيمة والتعامل معه من المنظور الذي يستحقه. أما مدرسة كاظمة فبرغم تحويلها لمركز ثقافي يُعد هو المركز الوحيد بمحافظة الجهراء، إلا أن السكان اشتكوا من قلة فعالياته وعدم اهتمام الجهات المنوطة بإقامتها (السليماني، ٢٠١٦).

٣.٣. البيوت التراثية: تحتوي الكويت على بعض البيوت التراثية التي تجسد ملامح عمارة المسكن قديمًا فيها، منها ما يلي:

أ) بيت السدو: بُنِي هذا المنزل (شكل ١٠) عام ١٩٢٩ كأول منزل خاص استُخدمت فيه الخرسانة المسلحة بالكويت. وتصميمه يجمع بين العمارة الكويتية التقليدية والزخارف الهندية، فقد أشرف على بنائه معماري هندي. وقد عُملت به ملاقف ومسارب للتهوية وسحب الهواء الساخن. وكان له ثلاثة مداخل: المدخل الرئيسي للديوانية (استقبال الرجال)، ومدخل آخر لسكن الضيوف، ومدخل ثالث للحريم. وفي عام ١٩٧٩ تملكته الجمعية الحرفية لفن السدو (وهو فن بدوي قديم يُعنى بنسج وحياكة صوف الأغنام وشعر الماعز ووبر الإبل لصناعة السجاد والخيام)، حيث تم ترميمه وإعادة تأهيله ليتحول إلى متحف لتاريخ فن السدو (NCCAL, ٢٠٢١).

شكل (١٠) بيت السدو من الداخل (NCCAL, ٢٠٢١)

شكل (١١) بيت البدر من الداخل (سعود، ٢٠١٠)

ب) بيت البدر: بدأ بناؤه عام ١٨٣٧ وقد استُخدِم في تشييده الطين والصخر البحري المطلي بالجص، وسقفه من الشندل (الخشب) والباسجيل (البامبو) والبواري (حصير من أعواد القصب يغطي الشندل). ويتضمن البيت خمس أحواش هي: حوش الديوانية، وحوش الحريم، وحوش المطبخ، وحوش الأعمال، وحوش الغنم. وفي أعلى جدرانه بادجير (ملاقف هواء). ويتميز البيت بعقوده المدببة (شكل ١١). وقد كان مقر مؤقت لمتحف الكويت الوطني ثم حاليًا مقر إدارة التراث الموسيقي (سعود، ٢٠١٠).

ت) بيت ديكسون: بُني في أواخر القرن ١٩ من الطين وحجر البحر المرجاني، والسقف من الشندل والباسجيل المغطى بالبواري والطين المخلوط بالقش والرماد لعزل الرطوبة. وحينما أقام فيه المعتمد البريطاني (١٩٠٩-١٩١٥) غيّر طابعه لمزيج من الطراز المحلي التقليدي وطراز المستعمرات. وقام بعمل شرفة مسقفة ذات ستائر خشبية مشبّكة لاستقبال النسيم وحماية الجدران والنوافذ من الشمس (شكل ١٢). وقد سُمّي بيت ديكسون نسبةً لهارولد ديكسون المعتمد البريطاني بين عامي (١٩٢٩-١٩٣٦)، وقد تحول البيت لمركز ثقافي ومتحف لتاريخ العلاقات الكويتية البريطانية (NCCAL, ٢٠٢١).

ث) بيت الغانم: بُني عام ١٩١٩، واستخدم في بنائه صخر البحر المغلف بالجص والطين بالإضافة للشندل والباسجيل والبواري للأسقف. ويتكون من دور واحد تتوزع الغرف على محيطه، وتطل على أربعة أحواش وهي حوش الديوانية وحوش المعيشة وحوش المطبخ وحوش الغنم والبقر والخيل والدواجن (شكل ١٣). وأغلب الجدران الخارجية مصمتة دون فتحات. ويستخدم منذ ١٩٦٠ كمركز لرعاية الفنون التشكيلية (NCCAL, ٢٠٢١).

شكل (١٢) بيت ديكسون الثقافي (NCCAL, ٢٠٢١)

شكل (١٣) بيت الغانم أو المرسم الحر(NCCAL, ٢٠٢١).

ج) بيت الغيث: أنشئ هذا البيت في فترة الثلاثينات بواسطة غيث بن يوسف أحد تجار الكويت القدامى. وكان يمثل جزءًا من النسيج العمراني المتداخل لمدينة الكويت القديمة. ويتكون من فناء به بئر مياه بالإضافة لغرفتين ومخزن وحمام ومطبخ وغرفة علوية. ولا يزال البيت يحتفظ ببعض ملامحه مثل الأسقف الخشبية والحوائط الحاملة التقليدية من الصخر البحري (شكل ١٤). وقد تم ترميمه ليصبح نموذجا للعمارة الكويتية القديمة (سليم، ٢٠١٦).

ح) بيت العثمان: تم بناؤه في عام ١٩٤٦ على يد أحد أثرياء الكويت ورجال المجتمع القدامى بها. وهو يتألف من عدة بيوت محاطة بسور. أقدمها يُسمى بيت العود، وهو بناء تقليدي من طابق واحد بحوش وديوان وسقفه من الشندل. أما باقي الأبنية فهي من الخرسانة المسلحة. وقد تحول البيت لمتحف يروي مراحل تطور الكويت في شتى المجالات (النعيمي، ٢٠١٦).

خ)استراحة الشيخ احمد الجابر الصباح: تم إنشاؤها في جزيرة فَيلَكا عام ١٩٢٧م. وهي تتألف من مبنى مستطيل، في كل واجهة من واجهاته مدخل (شكل ١٥). وفي داخله يوجد ممران متقاطعان، وتقع الحجرات في الأركان، وقد استخدم في بنائه الصخر البحري والطين والشندل والباسجيل والبواري. ويستخدم حاليًا كمتحف للتراث (NCCAL, ٢٠٢١).

شكل (١٤) بيت الغيث (سليم، ٢٠١٦)

شكل (١٥) استراحة أحمد الجابر الصباح (NCCAL, ٢٠٢١)

- **مناقشة أساليب التعامل مع البيوت التراثية (كقيمة معمارية):**

بوابات البيوت التراثية والقصر الأحمرتختلف ملامحها والمظهر النهائي للجدران الطينية بعد الترميم شكل (١٦ - أ، ب، ج) حيث أضعف الترميم الإحساس بالقيمة التاريخية لها واعطاها ملامح جديدة (اللون والملمس والخامات والتفاصيل ..الخ) لا تتسق وقيمتها

التاريخية.

٣.٤. المساجد ذات القيمة:
من أبرزها مسجد الخليفة (شكل ١٧)، والذي تم تأسيسه عام ١٨١١ بواسطة عائلة آل خليفة البحرينية، وقد بنيت حوائطه من الطين وأسقفه من الشندل. وكذلك مسجد الشرهان (شكل ١٨) والذي تأسس عام ١٨١٣، ومسجد الكمالي (شكل ١٩) والذي أُسِّس عام ١٨٥٦، ومسجد العتيقي الذي تأسس عام ١٨٩٢، ومسجد الهلال (شكل ٢٠) الذي تأسس عام ١٩٠٧. وجميع هذه المساجد تم ترميمها وتوسعتها في عصور تالية، لكنها لازالت تحتفظ ببعض عناصرها القديمة (راشد، ٢٠١٤). تبين أشكال (٢١ إلى ٢٤) أمثلة للترميمات والتجديدات الحديثة التي تمت على بعض المساجد ذات القيمة بالكويت (راشد، ٢٠١٤)

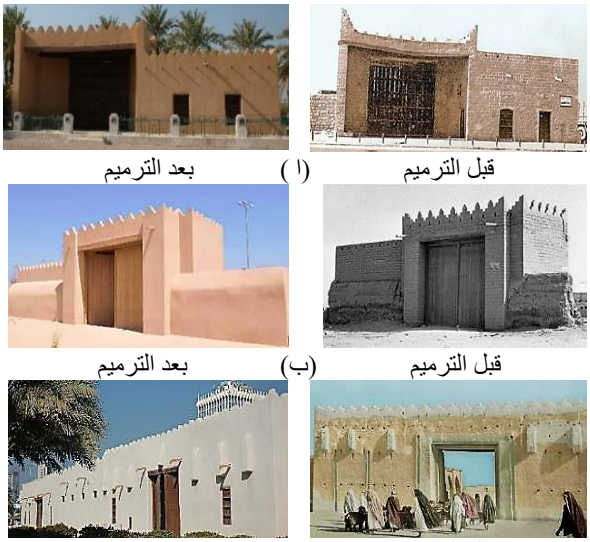

قبل الترميم (ا) بعد الترميم

قبل الترميم (ب) بعد الترميم

قبل الترميم (ج) بعد الترميم

شكل (١٦ ـ ا، ب، ج) ثلاث بوابات تراثية بالكويت قبل وبعد الترميم، (https://www.almrsal.com/post/٣٧٥٣٦١)

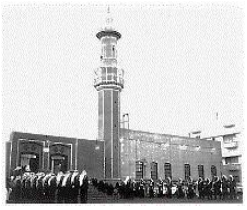

شكل (١٧) مسجد الخليفة
(راشد، ٢٠١٤)

شكل (١٨) مسجد الشرهان
(راشد، ٢٠١٤)

شكل (١٩) مسجد الكمالي
(راشد، ٢٠١٤)

شكل (٢٠) مسجد الهلال
(راشد، ٢٠١٤)

(٢١)

(٢٢)

(٢٣)

(٢٤)

أشكال (٢١ إلى ٢٤) أمثلة لترميمات وتجديدات بعض المساجد ذات القيمة بالكويت (راشد، ٢٠١٤)

٣.٥. المدارس ذات القيمة: تضم الكويت بعض المدارس التي شهدت المراحل الأولى للتعليم النظامي الحديث بها، من أهمها:

أ) المدرسة الشرقية للبنات: أُنشئت هذه المدرسة في الأصل كمنزل عام ١٩٣٨، ثم دعت الحاجة لتحويلها لمدرسة (شكل ٢٥). يتألف المبني من قسمين، الأقدم منهما شُيِّدَت حوائطه وأسقفه من المواد التقليدية كالصخر البحري والطابوق الطيني المثبت بالجير والشندل والباسجيل والبواري، ويفصل الممرات عن الحوش عقود مزخرفة، وقد تم تحويل المبنى إلى متحف للفن الحديث عام ٢٠٠٣ (NCCAL, ٢٠٢١).

ب) المدرسة الشرقية للبنين: أنشئت عام ١٩٤٦، (شكل ٢٦)، وهي تنقسم لقسمين: أولهما يتألف من فصول دراسية على دورين تحيط بفناء وأسقفه من الشندل والباسجيل وحوائطه من الطابوق الأسمنتي. أما القسم الثاني فيتألف من غرف كانت تستخدم كمختبرات ومخازن وصالة ألعاب. وقد تم استغلال المبنى كمتحف لتاريخ التعليم (NCCAL, ٢٠٢١).

شكل (٢٥) المدرسة الشرقية
للبنات (NCCAL, ٢٠٢١)

شكل (٢٦) المدرسة الشرقية
للبنين(NCCAL, ٢٠٢١).

ت) المدرسة القبلية للبنات: كانت في الأصل منزلًا قبل تحويلها لمدرسة للبنات وكان المنشأ قديمًا مبنيًا من المواد التقليدية كالطين وحجر البحر والشندل والباسجيل والبواري وخشب الساج. لكنه تعرض لتضررات كبيرة عام ١٩٤٥ بسبب الأمطار، فتم إعادة بناء ما تهدم منه (شكل ٢٧). وترميمها وتحويلها لمركز ثقافي ومقر لقطاع الآثار والمتاحف (عبد الدايم، ٢٠١٦).

ث) مدرسة كاظمة: أنشئت عام ١٩٥٠ كأول مدرسة في الجهراء. وكانت عبارة عن بيت صغيرتم توسعته على مراحل كي يستوعب الأعداد المتزايدة من الطلبة. وفي عام ٢٠٠٢ أوقف العمل بها لكونها آيلة للسقوط نتيجة تخربها في حرب الخليج. وتم تسليمها للمجلس الوطني للثقافة والفنون الذي قام بترميمها وحولها إلى مركز كاظمة الثقافي (NCCAL, ٢٠٢١).

شكل (٢٧) المدرسة القبلية للبنات
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=language=ar&٢٤٨٧٤٤٩

- **أساليب التعامل مع المدارس كقيمة تاريخية:**

لا تختلف اساليب التعامل مع المدارس عن البيوت حيث معظمها كان منزلا وتم تحويله الي مدرسة، ومثلت الاضافات في المدرسة الشرقية للبنين والتي تحولت إلى متحف لتاريخ التعليم وبعض فراغات بيت السدو التراثي. وبرغم أن تمييز الإضافات المستحدثة بالمباني التراثية مطلوب لتجنب التزييف التاريخي، إلا أن المبالغة في هذا التمييز يجعل هذه الإجراءات أقرب لمفهوم التجديد منها لروح الحفاظ.

٦.٣. منشآت أخرى ذات قيمة: وهي منشآت تتفاوت في أحجامها ووظائفها وتاريخها وقيمتها، من أهمها ما يلي:

أ) كشك مبارك: هو مبنى صغير مكون من طابقين، السفلي يحتوي على محلات والعلوي يحتوي على مجلس ويتم الوصول إليه بسلم خارجي. وقد بناه الشيخ مبارك الصباح عام ١٨٩٧م، وكان يستخدمه في بداية حكمه كمقر لإدارة البلاد وأخذ المشورة من كبار رجال الدولة والاستماع لآراء ومشاكل الناس (شكل ٢٨). وافتُتحت أسفله واحدة من أقدم صيدليات الكويت. وقد انتقلت ملكية الكشك للمجلس الوطني عام ٢٠١٠ ليتم ترميمه وتحويله لمتحف (دشتي، ٢٠١٨).

شكل (٢٨) كشك المبارك بعد الترميم (دشتي، ٢٠١٨).

شكل (٢٩) المستشفى الأمريكاني (NCCAL, ٢٠٢١).

ب) المستشفى الأمريكاني: بدأ بناؤه عام ١٩١٢. وكان المستشفى الرئيسي بالكويت لعقود. وكان من أوائل المباني التي بنيت بالخرسانة والحديد. وقد أنشئ من قبل الإرسالية التبشيرية التابعة للكنيسة البروتستانتية الأمريكية. ثم تعرض لتوسعات وتعديلات عديدة (شكل ٢٩). واستمر عمله كمستشفى حتى الستينيات، قبل أن يتحول إلى متحف لتاريخ العلاقات الكويتية الأمريكية (NCCAL, ٢٠٢١).

ت) مخفر بنيد القار: أنشئ هذا المخفر في الستينات في عهد الشيخ عبدا لله السالم الصباح. وقد تحول في ٢٠٠٩ لمتحف للزوار بعد انتقال تبعيته لمجلس الفنون والثقافة وتجديده.

- **مناقشة أساليب التعامل مع المدارس (كقيمة معمارية):**

تلاحظ في بعض المباني ذات القيمة التي أعيد تأهيلها إضافة بعض العناصر المستحدثة على فراغاتها الداخلية بشكل يتباين مع طابعها التراثي. ففي كشك المبارك، والذي تحول لمتحف، تم استخدام وحدات التكييف المنفصلة، (شكل ٣٠). أما في المستشفى الأمريكاني، والذي صُممت واجهاته على الطراز القوطي الممتزج بمفردات كلاسيكية، فقد تم عند تحويله لمتحف تغيير تكسيات بعض الأرضيات بمواد جديدة كالسيراميك والبورسلين والجرانيت والإيبوكسيات، وبتصميمات وألوان مختلفة عن الأصل، وكذلك عمل تكسيات جديدة للجدران والأسقف، إلى جانب إضافة عناصر ذات ألوان ملفتة وتصميمات طاغية بصريًا (شكل ٣٠ إلى ٣٢). فالأولوية ينبغي أن تنصب على حماية الملامح الأصلية للمنشأ، مع انتهاج استراتيجية أكثر بساطة وأقل جرأة في تصميم الإضافات المُستحدثة حتى لا تشوش على الأصل.

شكل (٣٠) وحدات التكييف بكشك مبارك (دشتي، ٢٠١٨)

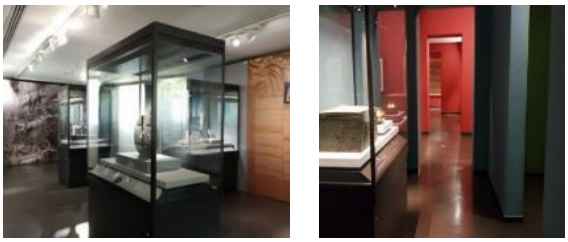

شكلي (٣١، ٣٢) التعديلات والإضافات المُستحدثة على المستشفى الأمريكاني (NCCAL, ٢٠٢١)

٤. الآلية المقترحة للتعامل مع المباني ذات القيمة بالكويت:

مما سبق يتضح أن السلطات الكويتية قطعت شوطًا في مجال الحفاظ على مبانيها ذات القيمة، الا انه لم تتوافر بشأنها آلية او اشتراطات كافية أو دليل إرشادي ينظم اساليب التعامل المناسبة، الأمر الذي يؤكد حتمية الحاجة الي آلية مقترحة تتضمن أهم الضوابط والتوجيهات الخاصة بالتعامل مع المباني ذات القيمة، وتحديد المعايير اللازمة للتقييم الدوري لكفاءة سياسات التعامل المتبعة، بهدف رصد الإيجابيات والسلبيات، واتخاذ الاجراءات التصحيحية بشانها. وتنقسم الآلية المقترحة إلى قسمين؛ الأول يهتم بتحديد المعايير اللازمة لتصنيف

المباني والمواقع التراثية الكويتية وفقًا لجوانب قيمتها، والثاني يركز على تحديد الضوابط الملائمة للتعامل مع كل حالة.

١.٤. تصنيف المباني ذات القيمة بالكويت

المباني ذات القيمة بالكويت تعتبر محدودة العدد مقارنة بدول أخرى ويمكن تقسيم آلية التصنيف المقترحة إلى أربعة أقسام طبقًا لجوانب القيمة والتميز، وهي: القيمة التاريخية، والقيمة الوظيفية والانتفاعية، والقيمة المعمارية والبنائية، والقيمة العمرانية. وفي كل جانب منها سيتم تصنيف المباني لثلاثة مستويات متدرجة في القيمة، بما يلائم الكويت كما يلي:

أ) التصنيف وفقًا للقيمة التاريخية: تتمثل القيمة التاريخية في مدى قِدَم وأصالة المبنى، بناءً على ما يتوافر عنه من شواهد وأدلة مادية تشير لعمره وتاريخ بنائه، أو تؤكد معاصرته لحقب أو أحداث هامة، أو تثبت ارتباطه بشخصيات تاريخية بارزة. وبذلك يمكن وضع توصيفات محددة لكل مستوى كما يلي:

- المستوى الأول: منذ عصور ما قبل الميلاد وحتى الحقب الأولى لتأسيس الكويت في القرن السابع عشر
- المستوى الثاني: تعود للقرنين ١٩ و٢٠، حتى قبل بداية حقبة النفط في الثلاثينات.
- المستوى الثالث: منذ بداية الحقبة النفطية في الثلاثينات وحتى النهضة الاقتصادية الحديثة للكويت أواخر الستينات.

ب) التصنيف وفقًا للقيمة الوظيفية والانتفاعية: وترتكز علي إعادة الاستخدام، ودرجة استغلالها في وظائف وأنشطة مفيدة لمجتمعها المحيط، سواء كانت نفس وظائفها الأصلية أو وظائف أخرى ملائمة أو تم الاكتفاء فقط بدورها كمزار سياحي ومعلم حضاري. ويمكن توصيف المستويات الثلاثة للقيمة الانتفاعية كما يلي:

- المستوى الأول: المباني ذات القيمة التي أعيد استخدامها في نفس وظائفها الأصلية أو في وظائف أخرى.
- المستوى الثاني: المباني ذات القيمة المستخدمة كمزار سياحي فقط.
- المستوى الثالث: المباني ذات القيمة غير المستخدمة.

ج) التصنيف وفقًا للقيمة المعمارية والبنائية: تتجسد مظاهر هذه القيمة في ثلاثة جوانب ، أولها الحلول والمعالجات التصميمية ، وثانيها المعالجات التشكيلية والتكوينية، وثالثها تتعلق بأنظمة الإنشاء ومواد البناء والنهو، ويمكن توصيف المستويات الثلاث كما يلي:

- المستوى الأول: المباني ذات القيمة التي تتسم جوانبها التصميمية والجمالية والإنشائية بالتفرد والأصالة والتكاملية
- المستوى الثاني: المباني ذات القيمة التي تعرضت لتعديلات أفقدتها بعض ملامحها وأصالتها وتكامليتها
- المستوى الثالث: ويشمل المباني المرتبطة بشخصيات أو أحداث أو مراحل لها قيمتها،ويغلب عليها الحداثة.

د) التصنيف على مستوى القيمة العمرانية: تتجسد في المباني التي تمثل علامات بصرية مميزة، لذلك يمكن توصيف المستويات الثلاث كما يلي:

- المستوى الأول: المباني ذات القيمة التي تمثل معلمًا بصريًا مميزًا أو تشكل جزءًا عمرانيا ذو طابع مميز.
- المستوى الثاني: المباني ذات القيمة الأقل تميزًا عن محيطها.
- المستوى الثالث: المباني ذات القيمة التي تتألف من أطلال وبقايا أساسات وحفريات غير مميزة بصريًا

وفي ضوء الرصد الموجز الذي تم لتاريخ وملامح المباني ذات القيمة بالكويت، يمكن تصنيفها في (جدول ١).

٢.٤. الضوابط الخاصة بالتعامل مع جوانب ومستويات القيمة للمباني ذات القيمة بالكويت:

في ضوء الضوابط العامة السابقة يمكن تقسيم ضوابط التعامل مع المباني ذات القيمة بالكويت إلى أربعة أقسام كما يلي:

أ) ضوابط التعامل مع الجوانب المرتبطة بالقيمة التاريخية

يمكن وضع تصور للتوجيهات التي تؤخذ في الاعتبار عند التعامل مع مستويات هذا الجانب من القيمة، كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل الأطلال الأثرية بجزيرة فَيْلَكَا ومنطقتي الصبّية وبهيتة، ونظرًا لعراقتها ينبغي التشدد في اتخاذ التدابير اللازمة لاستبقاء عناصرها المعبرة عن أصالتها وتاريخها، ومن أهمها بقايا حوائطها الطينية أو الحجرية وأرضياتها، وبقايا الأدوات والأواني والعملات والحُلي والألواح وغيرها التي عُثر عليها بالموقع. مع عدم السماح بالتدخل فيها إلا للضرورة فقط، وأن تكون كافة الأعمال التي تُجرى إزائها قابلة للتراجع عنها عند الحاجة دون أن تسبب أي أضرار لها، وأن يتم الحفاظ على مظاهر القدم التي تعتريها Patina، وعدم العمل على إزالتها بغرض تجديد مظهرها، وعدم العمل على نقل أي عناصر من أماكنها أو تغيير وضعيتها إلا للضرورة القصوى عندما تكون مُعرّضة للتهديد، وعدم اللجوء للتخمين عند ترميمها وإنما بالاعتماد على الأدلة، وعدم إزالة أي جزء منها للكشف عن أجزاء أقدم إلا إذا ثبت أنها أكثر قيمة، (فقط يمكن السماح بإعادة تجميع ما انهار أو سقط أو تفكك منها بأقل قدر من التدخل).
- المستوى الثاني: ويشمل البوابات القديمة للكويت، والبيوت التراثية كبيت السدو والبدر وديكسون والغانم والغيث واستراحة الصباح، والقصور التاريخية كالقصر الأحمر وخزعل ودسمان والسيف، والمساجد كمسجد الخليفة والشرهان والكمالي والهلال والفضالة، بالإضافة لكشك مبارك والمستشفى الأمريكاني. وهذه المباني ينبغي أن يُراعى فيها أيضًا حماية سماتها الدالة على تاريخها وأصالتها. وهي هنا تتمثل بشكل أساسي في أساليب ومواد بنائها التقليدية، كجدرانها المبنية من الطين أو الآجر أو الصخر البحري، وطبقات نهوها المكونة من الطين أو الجير أو الجص، وأعمدتها المصنوعة من جذوع الأشجار أو النخيل، وأسقفها المؤلفة من ألواح الشندل وأعواد الباسجيل وحصائر البواري، وطبقات الطين المخلوط بالقش والرماد التي تعلوها، ونوافذها وأبوابها الخشبية، وأرضياتها وزخارفها، وأحواشها وملاقفها، وعناصر فرشها المتبقية، والمظاهر الدالة على بساطة وتلقائية وعفوية الحرف والطرق المستخدمة في تنفيذها، بالإضافة لما ارتبط بماضيها من أحداث.
- المستوى الثالث: ويشمل المباني الأقرب زمنيًا للعصر الحالي، والتي شُيّدَت بمواد وأنظمة بناء حديثة كالخرسانة المسلحة، وهي بيت العثمان والمدارس ومخفر بنيد القار. وهذه المباني اكتسبت قيمتها من جوانبها المعنوية والرمزية، كارتباطها بشخصيات معروفة بنتها أو عاشت بها أو تعلمت وتخرجت فيها، أو معاصرتها لفترات أو وقائع مهمة، أو لقيامها بأدوار وطنية بارزة في أزمنة معينة، إلى جانب كونها من المنشآت المبكرة التي استُعمِلت فيها طرق وخامات الإنشاء الحديثة بالكويت. لذلك فإن أي تدخل فيها أو توظيف لها لابد أن يُراعَى فيه التأكيد على هذه الجوانب والتوعية بها، وحفظ الأجزاء والأشياء المرتبطة بها، سواء كانت عناصر معمارية أو بقايا أثاث أو ملابس أو مفروشات أو رسومات أو صور أو وثائق قديمة تتعلق بتلك الشخصيات أو الأحداث.

ب) ضوابط التعامل مع الجوانب المرتبطة بالقيمة الوظيفية والانتفاعية :

توضع الاعتبارات التالية في الحسبان وفقًا لمستويات القيمة الانتفاعية:

- المستوى الأول: ويشمل المباني التي تم تأهيلها لتؤدي وظيفة كالقصر الأحمر وقصر السيف وبيت السدو والبدر وديكسون والغانم والعثمان واستراحة الصباح، وجميع المساجد والمدارس ذات القيمة، إلى جانب كشك مبارك والمستشفى الأمريكي والمخفر. وهذه المباني لا بد أن تخضع لتقييم دوري لتقدير مدى ملاءمة الوظائف الجديدة لها واحترامها لتاريخها وقيمتها وعناصر تميزها،

ومردود الأنشطة الحالية على حالة المبنى الحالية والمستقبلية، ومدى فائدتها ونفعها للمجتمع، ودورها في تقوية الروابط الوجدانية مع المبنى وزيادة الوعي به وجذب الزوار والسائحين إليه، وما إذا كانت هذه الوظائف تدر عائدًا يغطي بعض نفقات صيانته والحفاظ عليه أم لا. وفي ضوء نتائج هذا التقييم الدوري توضع الخطط المستقبلية بشأن المبنى، سواء بالحفاظ على الوظيفة الحالية، أو بتطويرها، أو بتغييرها لوظيفة أخرى أكثر ملاءمة لأهداف الحفاظ، أو بإعادة تأهيل المبنى ليصبح أكثر توافقًا مع وظيفته، أو بترميم العناصر التي تضررت من الأنشطة الجديدة التي قامت داخله، وحمايتها من أي تهديد ناجم عنها.

جدول (١): تصنيف المباني ذات القيمة بدولة الكويت وفقًا لآلية التصنيف المقترحة

دلالات الرموز المستخدمة لتقدير مستويات القيمة ● **المستوى الأول** ◒ **المستوى الثاني** ○ **المستوى الثالث**

اسم المبنى	القيمة التاريخية	القيمة الانتفاعية	القيمة المعمارية	القيمة العمرانية
الأطلال الأثرية والبقايا التاريخية				
الأطلال الأثرية بجزيرة فيلكا	●	◒	●	○
الأطلال الأثرية بمنطقة الصبّية	●	○	●	○
الأطلال الأثرية بمنطقة بهيتة	●	◒	●	○
بوابات الأسوار القديمة لمدينة الكويت	◒	◒	●	●
القصور التراثية				
القصر الأحمر	◒	●	●	●
قصر خزعل	◒	○	●	●
قصر دسمان	◒	○	◒	●
قصر السيف	◒	●	◒	●
البيوت التراثية				
بيت السدو	◒	●	●	●
بيت البدر	◒	●	●	●
بيت ديكسون	◒	●	◒	●
بيت الغانم	◒	●	●	◒
بيت الغيث	◒	◒	●	●
بيت العثمان	○	●	◒	●
استراحة الشيخ أحمد الجابر الصباح	◒	●	●	●
المساجد التراثية				
مسجد الخليفة	◒	●	◒	◒
مسجد الشرهان	◒	●	◒	◒
مسجد الكمالي	◒	●	◒	◒
مسجد الهلال	◒	●	◒	◒
مسجد الفضالة	◒	●	◒	◒
المدارس التراثية				
المدرسة الشرقية للبنات	○	●	◒	◒
المدرسة الشرقية للبنين	○	●	○	◒
المدرسة القبلية للبنات	○	●	○	◒
مدرسة كاظمة	○	●	○	◒
منشآت تراثية أخرى				
كشك مبارك	◒	●	◒	◒
المستشفى الأمريكاني	◒	●	◒	●
مخفر بُنيد القار	○	●	○	◒
* تعد هذه المعالم بعدد(٢٧) هي جملة ما بالكويت من معالم ذات قيمة	**القيمة التاريخية**	**القيمة الانتفاعية**	**القيمة المعمارية**	**القيمة العمرانية**

- المستوى الثاني: وتشمل المواقع التراثية غير المُوظّفة إلا كمزارات سياحية، وتضم آثار فَيلَكا وبهيتة وبيت الغيث. وهذه المواقع تحتاج أيضًا لتقييم لبيان مدى نجاحها الحالي في جذب الزائرين، ومدى سهولة الوصول إليها، ومدى توافر الخدمات اللازمة لها من ساحات انتظار سيارات وأماكن جلوس ومراكز زوار ومتاحف وتُزُل للزائرين، ومدى فاعلية حملات الدعاية والترويج لها، ومدى استغلالها في إقامة فعاليات واحتفاليات. وبناء على نتائج هذا التقييم يتم تقدير جوانب القوة والضعف وتحديد احتياجاتها ومتطلباتها المستقبلية.

- المستوى الثالث: وهي المباني غير المستغلة في أي نشاط او كمزار، مثل أطلال الصبّية وقصر خزعل والدسمان. وهي تستلزم بدورها تحليلًا لأسباب عدم استغلالها، سواء كانت ناجمة عن تقصير إداري، أو لمشكلات اقتصادية، أو لوقوعها في مناطق نائية أو مقفرة أو وعرة أو خطرة، أو لأنها متدهورة أو مهدمة، أو أي سبب آخر منع استغلالها. ثم دراسة مدى إمكانية التغلب على تلك العوائق التي تحول دون الاستفادة منها.

ج) ضوابط التعامل مع الجوانب المرتبطة بالقيمة المعمارية والبنائية

استنادًا إلى الضوابط العامة والتصنيف يمكن تحديد أهم الأسس الواجب اتباعها بشأن هذه الجوانب فيما يلي:

- المستوى الأول: ويضم المباني ذات القيمة التي تتسم بالأصالة والتفرد والتكاملية، وتشمل أطلال فَيْلَكا والصبّية وبهيتة والبوابات والقصر الأحمر وقصر خزعل وبيوت السدو والبدر والغانم والغيث واستراحة الصباح. وهذه المباني ينبغي الحرص على حماية الملامح ذات القيمة المرتبطة بحلولها الفراغية والتشكيلية والإنشائية، والعمل على تأكيدها وحسن إظهارها، وإصلاح تلفياتها باستخدام نفس الخامات والأساليب التقليدية، وعدم التعديل عليها بالطرح أو الإضافة عند إعادة التوظيف، وألا تتسبب أي أعمال أو أنشطة مستحدثة في الانتقاص من سمات تميزها، مع السعي لتحقيق أفضل استفادة منها تعليميًا وثقافيًا وسياحيًا وحضاريًا، وإعادة التجسيد الرقمي للمظهر الأصلي لها، اعتمادًا على الأدلة والقرائن، لمعرفة شكلها في زمن ازدهارها، وعرضها بتقنيات الواقع الافتراضي في المتاحف.
- المستوى الثاني: ويشمل المباني التراثية التي تعرضت لتعديلات مستحدثة، وتضم قصر دسمان والسيف، وبيتي ديكسون والعثمان، والمساجد ذات القيمة، والمدرسة الشرقية للبنات وكشك مبارك والمستشفى الأمريكاني. وفي هذه المباني ينبغي التركيز على حماية ما تبقى من مكوناتها الأصلية. وإذا استدعت الحاجة استبدال بعض أجزائها التالفة أو استكمال بعض ملامحها المفقودة فيُسمح بذلك على نطاق محدود، مع مراعاة استخدام نفس المواد الأصلية أو مواد متوافقة معها، وأن تكون الأجزاء المُستكملة أو المُستبدلة متجانسة مع المبنى الأصلي وفي نفس الوقت يمكن تمييزها عند الفحص، لحماية التراث المعماري من التزييف. وأما الأجزاء المستحدثة محدودة القيمة فهي التي يمكن السماح بإزالتها أو التعديل عليها إذا تطلبت الوظيفة الجديدة ذلك، بشرط ألا يشوش ذلك على عناصر القيمة والتميز.
- المستوى الثالث: ويشمل المباني ذات القيمة التي تغلب عليها الحلول والمعالجات الحديثة، وتضم المدرسة الشرقية للبنين والقبلية للبنات ومدرسة كاظمة والمخفر. وهذا المستوى يتيح هامشًا أكبر من المرونة في التعديل عليه بالإضافة أو الطرح أو التغيير بشرط ألا تأتي الإضافات والتعديلات الجديدة على حساب عناصر القيمة والتميز، وألا تكون طاغية بصريًا على المنشأ الأصلي أو مرئية من واجهاته الخارجية.

د) ضوابط التعامل مع الجوانب المرتبطة بالقيمة العمرانية

ينبغي وضع التوجيهات التالية في الحسبان لكل مستوى من مستويات القيمة الخاصة بهذا الجانب:

- المستوى الأول: ويشمل المعالم التراثية المميزة على مستوى المنطقة أو المدينة أو الدولة، وتضم بوابات الكويت، والقصر الأحمر وخزعل والدسمان والسيف، وبيوت السدو والبدر وديكسون والغيث والعثمان واستراحة الصباح، والمستشفى الأمريكاني. وهذه المباني يجب وضع قيود واشتراطات بنائية لضمان الحفاظ على تميزها بصريًا داخل سياقها، من خلال تحديد حرم حولها، وعدم السماح بإقامة منشآت مستحدثة في نطاق تأثيرها البصري يمكن أن يتسبب شكلها أو حجمها أو ارتفاعها أو ألوانها أو خاماتها في التشويش على تميزها أو إفساد توافقها مع سياقها.
- المستوى الثاني: ويشمل المباني الأقل تميزًا بسبب نمطية شكلها أو سياقها الذي لا يراعيها. وتضم بيت الغانم والمساجد والمدارس ذات القيمة وكشك مبارك والمخفر. وهذه المباني تستلزم وضع تصورات لتقليل التشويش البصري الواقع عليها من المنشآت المحيطة، وإعادة إبرازها وتمييزها بصريًا. من خلال إعادة التصميم العمراني للمنطقة التي يقع فيها المبنى التراثي وتوفير فراغات كافية حوله تمنحة درجة أكبر من التعريض البصري، أو زيادة نسبة التشجير حوله لتقليل التشويش، أو وضع محددات لتعديل واجهات المباني المحيطة لتقليل تباينها وتنافرها، أو وضع اشتراطات للمباني المستحدثة التي يمكن أن تُقام في المستقبل لضمان تحقيق هذا التناسق على المدى الطويل.
- المستوى الثالث: ويشمل المباني غير المميزة بصريًا ، وتضم الأطلال الأثرية بفَيْلَكا والصبّية وبهيتة. وهذه المواقع تستلزم وضع الخطط اللازمة لاستغلالها عمرانيًا، من خلال إعادة تأهيلها كبؤر جذب ومحاور تنمية تستقطب الأنشطة السياحية والثقافية والاستثمارية حولها، مع الترويج والدعاية لها، وتوفير الخدمات اللازمة لها.

٥. الخلاصة:

يتناول البحث مناقشة وتحليل سياسات التعامل مع المباني ذات القيمة بالكويت، بهدف تحديد الموجهات اللازمة للحفاظ عليها والاستفادة من جوانب تميزها وقيمتها، نظرًا لأن التشريع الحالي يركز على النصوص القانونية العامة ولا يتطرق بقدر كافٍ لهذه المستويات من التعامل.دون اي ضوابط تناسب خصوصية المباني ذات القيمة بالكويت. وقد خلص البحث، اعتمادًا على تحليل جوانب ومستويات القيمة المختلفة للمباني التراثية الكويتية، الي اقتراح آلية لتصنيفها إلى فئات متدرجة، وفقًا لتوصيفات ومعايير محددة. وفي ضوء مضمون المواثيق الدولية للحفاظ تم استخلاص عدد من الضوابط الخاصة التي شكلت أساسا لصياغة الآلية المقترحة بتوظيف السياسات والإجراءات الملائمة لكل فئة منها على مستوى التعامل مع جوانب قيمتها التاريخية والوظيفية والانتفاعية والمعمارية والبنائية والعمرانية، مع تحديد درجات التشدد أو المرونة المقبولة في كل فئة، وتوضيح امكانية التطبيق علي ما تم رصده من المباني ذات القيمة، وتعد الآلية حجر الزاوية في صياغة الاشتراطات التفصيلية والأدلة الإرشادية المستهدفة لمشروعات الترميم وإعادة التأهيل، لوضع الخطط المستقبلية للمشروعات ذات الصلة.

٦. النتائج والتوصيات:

أهم النتائج التي توصل اليها البحث:

- وضع الية لتقويم سياسات التعامل مع المباني ذات القيمة بالكويت والتي تتلخص في قسمين: الأول يهتم بتحديد المعايير اللازمة لتصنيف المباني والمواقع التراثية الكويتية وفقًا لقيمتها، والثاني يركز على تحديد الضوابط الملائمة للتعامل مع كل حالة.
- وضع آلية لتصنيف المباني ذات القيمة بالكويت تعتمد علي اربع جوانب لتمييز القيمة وهي: القيمة التاريخية، والقيمة الوظيفية والانتفاعية، والقيمة المعمارية والبنائية، والقيمة العمرانية. وتم تفسيم كل جانب منها لثلاثة مستويات متدرجة في القيمة.
- استطاع البحث حصر المباني ذات القيمة بالكويت (باجمالي ٢٧ مبني او منطقة) وتصنيفها تبعا لجوانب تميز قيمتها وقد تلاحظ علي سبيل المثال ان جميع المدراس في جانب القيمة التاريخية، ومعظمها في جانب القيمة المعمارية، تم تصنيفها بالمستوى الثالث نظرا لتمييز الإضافات المستحدثة بالمباني (والذي كان مبررا لتجنب التزييف التاريخي) إلا أن المبالغة في هذا التمييز جعل هذه الإجراءات أقرب لمفهوم التجديد منها لروح الحفاظ.

- تحديد الضوابط الخاصة بسياسة التعامل مع المباني ذات القيمة بالكويت والتي تنقسم بدورها طبقا لآلية التصنيف الي: ضوابط مرتبطة بالقيمة التاريخية، ضوابط مرتبطة بالقيمة الوظيفية والانتفاعية، ضوابط مرتبطة بالقيمة المعمارية والبنائية، ضوابط مرتبطة بالقيمة العمرانية. وتتدرج مستويت هذه الضوابط الي ثلاث مستويات تبعا لقيمتها.
- تعد هذه الآلية اطارا ارشاديا للاستعانه به عند سن التشريعات الخاصة بالتعامل مع المباني ذات القيمة بالكويت ولاسيما انه لايوجد حتي الآن بدولة الكويت سوي المرسوم الأميري رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ وهو التشريع الوحيد لتنظيم الأمور المتعلقة بالآثار الثابتة والمنقولة بالكويت.
- اثبت البحث ايضا انه بالرغم من حرص الكويت على إعادة توظيف مبانيها التراثية إلا أنه توجد بعض الحالات التي لم يتم استغلالها جيدًا مع ما تملكه من مقومات ومن أبرزها حالة قصر خزعل والذي تعرض للإهمال حتى تدهورت أحواله وتهدمت أجزاؤه، رغم طرازه المميز. ومن أبرز المواقع الكويتية التي لم يتم الاستفادة منها عمرانيًا كما ينبغي الأطلال الأثرية بجزيرة فَيْلكا، مع أن الجزيرة تُعد أصلًا من المقاصد السياحية المعروفة بالكويت، وقد تم الإعلان عن تدشين مشروعات تنموية شاملة بها، إلا أن أغلب هذه المشروعات لم تر النور بعد.

وتلخصت أهم التوصيات في:

رغم قلة عدد المباني التراثية وذات القيمة بالكويت وما تلاحظ من محاولات تسجيل بعض المباني كتراث باليونيسكو وغيرها من محاولات الحفاظ باساليبة المختلفة فقد اصبح حتميا سرعة اصدار التشريعات ووضع السياسات التي تنظم اعمال الحفاظ ويجب الاستفادة من الآلية المقترحة للتعامل مع المباني والمناطق ذات القيمة وكذلك التصنيف والضوابط الخاصة بها والتي حددها البحث في هذا الصدد وفقا للمواثيق الدولية وتبعا لقيمتها وجوانب تميزها.

قائمة المراجع:

1. BC Shared Services. (2012). A Heritage Conservation Plan for the Riverview Lands. a: Ministry of CitizensBritish Columbi
2. Burra Charter. (1979). The Australia ICOMOS Charter for Places of Cultural Significance.
3. Dresden. (1982). Declaration of Dresden on Reconstruction of Monuments Destroyed by War.
4. Feilden, B., & Jokilehto, J. (1998). Management Guidelines for World Cultural Heritage Sites. Rome: ICCROM - International Center for the Study of the Preservation and Restoration of Cultural Property.
5. NCCAL. (2021). National Council for Culture, Arts and Literature. Kuwait State: https://www.nccal.gov.kw
6. UNESCO. (1972). Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage. .UNESCO World Heritage Center
7. Venice Charter. (1964). International Charter for the Conservation and Restoration of Monuments and Sites. ouncil on ICOMOS: International C .Monuments and Sites

٨. المرسوم الأميري رقم ١١ لسنة (١٩٦٠) والخاص بقانون الآثار. دولة الكويت

٩. الدرويش، س. (٢٠١٦). بهيتة: بانوراما كويتية تاريخية. صحيفة الراي الكويتية. (١٢ فبراير ٢٠١٦): https://www.alraimedia.com

١٠. الرشيد، ع. (١٩٧٨). تاريخ الكويت. بيروت: دار مكتبة الحياة.

١١. الرويشد، ش. (٢٠١٧). الصبية إرث تاريخي. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (مطبوعة) (٣٠ مارس ٢٠١٧): https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&٢٥٩٨٩٦٥d=

١٢. السليماني، غ. (٢٠١٦). مركز كاظمة الثقافي في الجهراء خارج الخدمة. صحيفة الراي الكويتية. (خبر) (١٧ سبتمبر ٢٠١٦): https://www.alraimedia.com/article/٦٩١٤٨٨

١٣. القبس الكويتية. (٢٠١٨). الكويت تسعى لإدراج مواقع في قائمة التراث العالمي. (خبر) (٢٣ يونيو ٢٠١٨): https://alqabas.com/article/٥٥٢٦٠١

١٤. المرسال. (٢٠١٦). تاريخ بوابات سور الكويت. (دراسة اليكترونية) (٢٨ أغسطس ٢٠١٦): https://www.almrsal.com/post/٣٧٥٣٦١

١٥. النعيمي، ر. (٢٠١٦). متحف بيت العثمان تعبير عن أصالة الكويت. منصة دار الخليج: https://www.alkhaleej.ae

١٦. حلمي، أ. (١٩٩٠). صيانة وإعادة استخدام المباني الأثرية وذات القيمة. رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

١٧. دشتي، ع. (٢٠١٨). كشك الشيخ مبارك الصباح. جريدة الأنباء الكويتية (خبر): https://www.alanba.com

١٨. راشد، ع. (٢٠١٤). مساجد الكويت التراثية تكبّر منذ ثلاثة قرون. الراي الكويتية (دراسة اليكترونية) : https://www.alraimedia.com/article/٤٦٦٤٨٤

١٩. سالم، خ. (٢٠٠٥). الجزر الكويتية: تاريخها - خصائصها. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

٢٠. سعد الدين، أ. (٢٠١٥). قصر السيف. منصة المرسال. (٢٩ مايو ٢٠١٥): https://www.almrsal.com/post/١٣٩٤٦٣

٢١. سعود، ق. (٢٠١٠). بيت البدر: نجم أضاء سماء الكويت. الكويت: ق. البدر.

٢٢. سليم، ر. (٢٠١٦). بيت الغيث الكويتي. منصة المرسال. (٤ ديسمبر ٢٠١٦): https://www.almrsal.com/post/٤١٧١٣٧

٢٣. صبح، م. (٢٠١٩). الكويت تفتتح أطول رابع جسر في العالم. صحيفة الوطن الخليجية (خبر) : https://alwatanpress.com

٢٤. عبد الدايم، م. (٢٠١٦). المدرسة القبلية: البوابة الأولى للتعليم النظام الحديث للبنات الكويتيات. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (دراسة اليكترونية) (١٤ فبراير ٢٠١٦): https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&٢٤٨٧٤٤٩d=

٢٥. قاسم، ع. (٢٠٢١). بيع قصر الشيخ جابر في جنوب السرة بستين مليون دينار. صحيفة الراي الكويتية. (خبر) (٢٢ يونيو ٢٠٢١): https://www.alraimedia.com/article/١٥٤١٣٤٦

٢٦. لازم، أ. (٢٠١٨). قصر دسمان للبيع بالمزاد العلني. صحيفة الراي الكويتية (خبر) : https://www.alraimedia.com/article/٨٠٨٥٤٤/